سِلميَةُ التناوب بين الاسم والفعل: جرجانيةٌ تعكس براعة الفصحى

د. عبد الله محمد غلام

جامعة تونس

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى رصد جوانب من دقّة المعنى التركيبي، من خلال ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، التي تعكس سعة أُفق هذه اللغة. حيثُ تظهر أهمية المحالّ التركيبية وشاغلي تلك المحالّ، ليتلوّن المعنى بتلون الصنفين، وقد سعى **عبد القاهر الجرجاني** إلى ضبط دقائق المعنى التركيبي، من خلال بيان أوجهٍ مختلفة، تربط بين المستخدم والمخاطَب ربطا يناسب حالهما واعتقادهما، مُتخذا من المقام مسلكا لنجاح التواصل بين الاثنين، وسيتطرق هذا المقال لأبرز هذه القضايا عند **الجرجاني**، جاعلا التقديمَ والتأخير بين الاسم والفعل مجالا للتطبيق، يشمل ثلاثة أضرب من الإنجاز الخطابي هي الاستفهام والإثبات والنفي.

Abstract:

This article aims to observe some aspects of the accuracy of the structural meaning, through the phenomenon of the position of the word in the sentence in Arabic, which reflects the richness of this language. Where the places of the words in a sentence, can change its meaning. Abdul Qahir Al Jirjani tried to adjust the small details of the structural meaning, through the different aspects which links the user and the speaker in a link that fits their situation and belief, making the situation a path of a successful communication between the two, This article highlights these issues according to Al-Jarjani, making the position (in advance or later) of the name and the verb an case study, including three types of rhetorical achievement: question, proof and negation.

مقدمة:

قد تبدو عبارة "سلمية التناوب" غريبة بعض الشيء، وذلك لشيوعها وخصوصيتها في عالم السياسة، ونحن إذ نستخدمها في هذا المقال فلسنا نرمي إلى المعنى الحرفي المُقابل للعنف، وإنما نستعيرها للتعبير عن التبادل الموقعي بين أهم مكونين من مكوّنات الكَلِم (الاسم والفعل)، وما يطبع ذلك التبادل من سمات دلالية ولمحات تركيبية، يتخذها المستخدم سبيلا لإيصال أغراضه المختلفة، بطريقة سلسة من غير تغيير لمكونات التركيب، وهو ما يعني المزاوجة بين الوظائف التركيبية التي تمثلها المواقع وبين دلالة المكونات التي تشغل تلك المواقع، فكيف تختلف دلالة المواقع في اللغة العربية حسب نوعية الحالّ؟ وكيف تعكس هذه الظاهرة سعة الفضاء التعبيري في اللغة العربية؟

دأب النحويون على القول بأن التقديم إنما يكون للعناية بالمُقدّم، فإذا ابتدأت بالاسم مثلا "فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تُحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده[1]"، وقد يبدو هذا القول غير كاف ولا مقنع، إذْ لا يكفي أن "يُقال: إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ (لأن الناس يستصغرونه) ولتخيلهم ذلك قد صغُر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبّعه والنظر فيه ضربا من التكلف [2]"، وليس الأمر كما يرى هؤلاء، بل هو "باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعه، ويُفضي بك إلى لطفه[3]"، وقد قسم **الجرجاني** التقديم . في كتابه دلائل الإعجاز . إلى قسمين:

"تقديم يقال إنه على نية التأخير... وتقديم لا على نية التأخير[4]"، ومن اللاّفت في هذا التقسيم أن الجرجاني مثّل للقسم الأول منه بخبر المبتدأ إذا قُدم عليه، والمفعول إذا قُدم على الفاعل، ولم يذكر الفاعل إذا قُدّم على الفعل، وإذا قلنا بأنه يمنع تقديم الفاعل على الفعل، إذ لو قُدّم عليه لم يعد فاعلا، كما هو مذهب جمهور النحويين، فإننا نجده في أماكن أخرى من الدلائل يتحدث عن تقديم الفاعل على الفعل، ولعله يرى أن الفاعل فاعلان، أحدهما نحوي صناعي، وهو ما لا يجوز تقديمه، والآخر معنويّ بلاغي وهو ما يُقدّم لأغراض بلاغية معينة.

ثم إنه من السائغ أن نتساءل عن القسم الثاني، إذا كان قُدم لا على نية التأخير، فكيف نقول بتقديمه؟ بمعنى أنه ما دامت الرتبة غير لازمة له، فلم نقول إنه قُدم عنها ما دام لا يستحقها وحده؟. وقد عرف **الجرجاني** هذا القسم بأنه هو الذي تَنقُل فيه الشيءَ "عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه "بزيد والمنطلق" حيث تقول مرة "زيد المنطلق" وأخرى "المنطلق زيد" فأنت في هذا لم تقدم "المنطلق" على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر "زيدا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا[5]"، ولعله بهذا يشير إلى أن إخراج الاسم عن حكم جائز له، إلى آخر جائز له كذلك لا يكون إلا لغرض، وهذه الأغراض أو لنقل الفوارق في

التعبير هي التي أراد **الجرجاني** الكشف عنها في الدلائل، وهي التي سميناها في عنوان هذا المقال بـ "جرجانية تعكس براعة الفصحى"، ونحن بذلك نحاول الكشف عن بعض ما كشف عنه **الجرجاني**، محاولين إبراز هذه الفوارق المعنوية؛ من خلال نقاط مختلفة من قوة الكلام الإنجازية، (الاستفهام، الإثبات، النفي).

I – التقديم مع الاستفهام:

للتقديم والتأخير في الكلام ارتباط شديد بحال المخاطب، لأن المتكلم محكوم بحال مخاطَبه، فإذا أراد إخباره بخبر فعليه أن يُقدم ما هو أهم بالنسبة إلى حاله، هذا من حيث الإخبار، أما بالنسبة إلى الاستفهام فالمُعوّل عليه فيه هو حال المتكلم نفسه، فيقدم ما هو محل الشك، ف "إذا قلت:

1 – أفعلت.

فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك، أن تعلم وجوده، وإذا قلت:

2 – أأنت فعلت.

فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه6"، فتعبير المتكلم بإحدى الجملتين، "أفعلت" "أأنت فعلت" يوضح حاله، ويفصح عن اعتقاده، فتكون:

ج1 = ق (أ)+ ف + فا = الشك في ف.

ج2 = ق (أ)+ فا + ف = الشك في فا.

مما يعني أن ق(أ) يسم العنصر الموالي له باعتقاد المتكلم، لأن قوته تتجه إلى العنصر الموالي، ولذلك لو أخذنا جملة أخرى فقلنا:

ج3 – أبنيت هذه الدار.

كان التعبير خاطئا، وذلك لأن ق(أ) في الجملة (3) تقتضي شك المتكلم، في تحقق الفعل "بنى" واسم الإشارة "هذه" في الجملة يقتضي علم المتكلم بتحقق الفعل، وبالتالي تكون "ق(أ)" ≠ "هذه"، مما يؤدي إلى تناقض في الكلام، إذ "ق(أ) = أشك. و"هذه" = أعتقد. فلا يمكن اجتماعهما في سياق واحد؛ و"ذاك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا؟"7، ويستدل الجرجاني لصحة ما ذهب إليه في هذا السياق، بالمقارنة بين الجمل الآتية:

ج4 – أقلت شعرا قط؟

ج5 – أرأيت اليوم إنسانا؟

ج6 – أأنت قلت شعرا قط؟

ج7 – أأنت رأيت إنسانا؟

ففي الجملتين الأوليين (4) و (5) يكون التعبير صحيحا، لأن السؤال في (4) عن حصول قول الشعر من المخاطب، وفي (5) عن حصول الرؤية في يوم معلوم، أما في الجملتين الأخريين (6) و(7)، فإن التعبير خاطئ، وذلك لأن السؤال فيهما عن الفاعل والمفعول فيهما غير مُعيَّن، والسؤال في الأصل إنما

يُقصد به مُعيَّن. بمعنى أن السؤال عن الفاعل لا يكون إلا إذا كان ما يقع عليه الفعل معينا، فيمكن أن تقول مثلا:

ج8 – أأنت فعلت هذا؟

مشيرا إلى المفعول، من غير أن تُنكِّره ثم تسأل عنه، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض. وما تقتضيه ق(أ) من ضرورة إيلائها المستفهَمَ عنه في الاستفهام، تقتضيه كذلك في حال التقرير أي "حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه[8]"، ويُمثل الجرجاني لذلك بالآية الكريمة:

ج9 – {أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ} الأنبياء الآية(62).

"لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم "أأنت فعلت هذا؟" وقال هو عليه السلام في الجواب: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا}الأنبياء(63)، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلتُ أو لم أفعل[9]"، وذكر ابن هشام أنه "محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا" [10]، وفي كلا الاحتمالين "لا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به، لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل[11]".

وقد يخرج اللفظ في الظاهر على ما تقدم، لغرض بلاغي، فقد تدخل همزة الاستفهام على الفاعل، والمراد إنكار الفعل لا الفاعل، وقد ساق **الجرجاني** أمثلة

لذلك منها على سبيل المثال الآية الكريمة: {قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ}الأنعام(143)، "أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء، ثم أريد معرفة عين المحرم، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله ونفي أن يكون قد حُرّم شيء مما ذكروا أنه محرم"[12] ؛ "وذلك أنهم كانوا يحرمون ذكور الأنعام تارة، وإناثها تارة، وأولادهما كيفما كانت ذكورا وإناثا، أو مختلطة تارة، وكانوا يقولون: قد حرمها الله، فأنكر ذلك عليهم[13]"، وهذا التعبير أبلغ في إبطال الدعوى، من جعل الهمزة موالية للفعل، لأن الكلام في الآية "وضع على أن يجعل التحريم كأنه قد كان، ثم يقال لهم أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم، فيم هو؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثالث؟ ليتبين بطلان قولهم، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى"[14].

وإذا كان الاسم المستفهم عنه نكرة، فينبغي تقديمه مع حرف الاستفهام، كما هو شأن كل مُستفهَم عنه، وبما أن النكرة لا تدل على معين، فإن الاستفهام عنها يختلف عن الاستفهام عن المعرفة، وذلك لأن الأصل دلالة النكرة "على أمرين: الوحدة، والجنسية، فالقصد يكون متعلقا بأحدهما، ويجيء الآخر على جهة التبعية"[15]، فإذا استفهمت مثلا بالجملة:

ج10 – أرجل أتاك؟

كنت "سألت عن الآتي، أهو من جنس الرجال أم من جنس النساء؟ فالنكرة إذن على أصلها من كونها لواحد من الجنس، إلا أن القصد منك لم يقع إلى كونه واحدا، وإنما وقع إلى كونه من جنس الرجال"16، "وإذا قلت:

ج11 – أرجل عندك أم رجلان؟

فالغرض ههنا الوحدة، دون الجنسية" [17]، وملخص القول أن النكرة تدل على الجنسية وعلى الوحدة، فكلمة "رجل" تدل على جنس هو "الرجولة" وتدل كذلك بصيغتها على الوحدة، فمتى استفهمت عن الجنسية كانت الوحدة تابعة غير مقصودة، ومتى استفهمت عن الوحدة كانت الجنسية تابعة غير مقصودة، وفي كلا الحالين يلزم تقديم المُستفهَم عنه، إذ لو قُدم الفعل لكان الاستفهام عنه، لا عن الجنس ولا الوحدة، كما تقدم. ثم إن الاستفهام يختلف باختلاف الأفعال ذاتها، فليس الاستفهام مع المضارع المقصود به الاستقبال، كالاستفهام مع الماضي، ولا مع المضارع المقصود به الحال، وذلك لأن معنى الاستفهام مع المضارع المراد به الاستقبال، "إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون، أو أنه لا ينبغي أن يكون" [18]، فإذا بدأت بالفعل كنت قصدت إنكار أن يصح حصول الفعل أصلا، لكونه صعبا، كما في قول الشاعر: (من الطويل)

أَيَقْتُلُنِي وَالْمِشْرِفِيُّ مَضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٍ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَال

فهذا الشاعر ينكر إمكانية حصول قتله، بدليل قوله: والمشرفيّ مضاجعي؛ وقد يقصد إنكار حصول الفعل في نفسه، لكونه مما لا ينبغي حصوله، كقول الآخر: (من الطويل)

أَأَتْرُكُ أنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتَهُ؟ إنِّي إذاً لَلَئِيمٌ

فقصده إنكار أن يصح منه تركٌ لزيارة خالد، لكون ذلك مما لا ينبغي، ولذلك قال: إني إذا للئيم. أما إذا كان المراد إنكار الفاعل والفعل مضارع مستقبل، والحال أنه قد بُدئ بالفاعل، فقد عَدَّ **الجرجاني** من معاني الإنكار في ذلك، ما يمكن إجماله فيما يلي:

– أن الفاعل ممن لا يكون منه الفعل لعجزه عنه.

– أن الفاعل ممن لا يكون منه الفعل لكونه لا يرتضيه، ولكون نفسه تَأْبَى وتكرهُ مثلَ ذلك الفعل.

– أن الفاعل ممن لا يكون منه الفعل لصغر قدره وقصر همته [19].

أما المضارع المراد به الحال، فلا يختلف عن الماضي في أنه يُقرر به كلٌّ من الفاعل والفعل، متى قُدم؛ فأحوال الأفعال عند الجرجاني استنادا إلى ما تقدم على النحو التالي:

ق(أ) + فعل ماض + فا = تقرير بالفعل.

ق(أ) + فعل مضارع + قصد الحال + فا = تقرير بالفعل.

ق(أ) + فعل مضارع + قصد الاستقبال + فا = إنكار الفعل.

ق(أ) + فا + فعل ماضي = تقرير الفاعل بالفعل.

ق(أ) + فا + فعل مضارع + قصد الحال = تقرير الفاعل بالفعل.

ق(أ) + فا + فعل مضارع + قصد الاستقبال = إنكار الفاعل.

II – التقديم مع الإثبات:

يقول **الجرجاني:** "اعلم أن الذي بان لك في "الاستفهام" و "النفي" من المعنى في التقديم، قائم مثله في "الخبر المثبت"[20]، وذلك لأن الاستفهام والنفي يتعلقان بنسبة الكلام، فإذا أخذنا:

ج12 . قتل الخارجيَّ زيدٌ.

وهي جملة تُفيد اهتمام المُخبَر بقتل الخارجي، لكون النفوس تشرئبّ لقتله، نتيجة إعاثته الفسادَ في الأرض مثلا، وأدخلنا عليها الاستفهام، فإن المعنى الأصلي الذي يُفيده ترتيب أجزاء الجملة لا يتغير، إذ لا يُؤثر الاستفهام عليه، لكن ما يُحدثه الاستفهام هو تحويل الكلام، من الخبر إلى الاستخبار، وكذلك إذا أدخلنا عليها حرف النفي، فإنه لا يُحدث سوى السلب، وإذا كان المُتَحدَّث عنه يُقدم في الاستفهام ـ كما رأينا ـ فإنه يُقدّم كذلك في الإثبات، وقد قسم الجرجاني تقديمه إلى قسمين: "أحدهما جلي لا يشكل وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد، ومثال ذلك أن تقول: "أنا كتبت في معنى فلان وأنا شفعت في بابه" تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وترُد على من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتَبَ فيه كما كتبتَ، ومن البين في ذلك قولهم في المثل: "أتعلمني بضب أنا حرشته" [21]، وهو مثل يُضرب لمن يُخبرك بأمر أنت أعلم به منه، وإنما جعلت فاعل "حرشت" ضمير المتكلم، دون ما عداه وقصرته عليه تقوية للمعنى، وقصدا إلى الفاعل.

أما القسم الثاني فليس القصد فيه إلى الفاعل، وإنما التنبيه إليه، لكونه المُتَحَدَّثَ عنه. وقد عدّ **الجرجاني** له أساليب وأمثلة كثيرة، محاولا ضبطه، والذي يظهر لنا من هذه الأمثلة ومن تحليل **الجرجاني** لها، أن هذا النوع لا يخضع لقاعدة معينة وإنما مقياسه الوحيد الذوق السليم؛ ومما يكثر وروده فيه، المدح والوعد والضمان، كما يجيء فيما اعترض فيه شك، أو تكذيبُ مدّعٍ، أو فيما القياس في مثله أن لا يكون، وفي كل خبر كان على خلاف العادة، وأكثر الأسماء استعمالا في هذا السياق "مثل" و"غير" واستعمالهما "على هذا السبيل شيء مركوز في الطباع، وهو جار في عادة كل قوم؛ فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدا على الفعل إذا نُحي بهما هذا النحو الذي ذكرت لك، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما" [22]، وقد كان غرض الجرجاني في ذكر هذين القسمين الأخيرين هو الاستدلال على أن شأنهما في الإثبات شأنُ ما تقدم مع الاستفهام، ولذلك يختم حديثه بقوله: "واعلم أن معك دستورا لك فيه ـ إن تأملت ـ غِنًى عن كل ما سواه، وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر" [23] فمقياسهما واحد.

III- التقديم مع النفي:

تتجه قوة النفي في الكلام إلى العنصر الموالي لأداة النفي، فهو كالاستفهام تماما فيما تقدم، فإذا قلت: "ما فعلت" كان غرضك نفي الفعل عن نفسك، مع جواز حدوث الفعل وعدم حدوثه من غيرك، فنفيُ الفعل في هذه الحالة لا يدل على

حدوثه أصلا، بخلاف ما إذا قُلت: "ما أنا فعلت" بتقديم الفاعل، فإنك بذلك تُثبت حصول الفعل من غيرك، ونفيه عنك؛ ولتأكيد صحة هذا الطرح يسوق **الجرجاني** ثلاثة معايير تُمكّن من معرفة ذلك، وتُبين الفرق بين تقديم الفعل والفاعل، وهذه المعايير هي:

أولا: التعميم بتقديم الفاعل:

وذلك بأن تقدم الفاعل، لأن تقديمه يُشعر بحصول الفعل، وحصوله قد يكون مستحيلا، خصوصا إذا ما عُلّق بنكرة، فيُؤدي ذلك إلى المُحال، "ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفي عاما، كقولك: "ما قلت شعرا قط" و"ما أكلت اليوم شيئا" و"ما رأيت أحدا من الناس"، ولم يصلح من الوجه الثاني، فكان خلْفا أن تقول: "ما أنا قلت شعرا قط" و"ما أنا أكلت اليوم شيئا" و"ما أنا رأيت أحدا من الناس"، وذلك أنه يقتضي المحال، وهو أن يكون هاهنا إنسان قد قال كل شعر في الدنيا، وأكل كل شيء يؤكل، ورأى كل أحد من الناس، فنفيت أن تكونه" [24]. فليس تقديم الفعل هنا كتقديم الفاعل، لأن تقديم الفاعل يؤدي لإثبات الفعل وحصوله من غير المتكلم، مما يؤدي أحيانا إلى المحال، كما في المثال السابق، أما تقديم الفعل فمُقتصر على نفي حصوله من المتكلم، من غير إثباته لغيره.

ثانيا: النفي:

وذلك بأن تُقدم الفاعل الذي يدل على حدوث الفعل، ثم تعقب ذلك بنفيه عن الغير، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض، بخلاف تقديم الفعل، فيصح "ما قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس" لأنه يدل على نفي الفعل فقط، ولا يستقيم تقديم

الفاعل في هذه الحلة، لما تقدم، فلا يمكن "ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس".

ثالثا: الاستثناء:

وذلك بأن تنقض النفي بالاستثناء، وهو ما يصح مع تقديم الفعل، كقولك "ما ضربت إلا زيدا"، ولا يصح مع تقديم الفاعل لو قلت: "ما أنا ضربت إلا زيدا"، "وذلك لأن نقض النفي ب "إلا" يقتضي أن تكون ضربت زيدا، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي، يقتضي نفي أن تكون ضربته، فهما يتدافعان"[25]، فلا يمكن اجتماعهما في سياق واحد، لفساد اجتماع الوجود والعدم.

خاتمة:

في أساليب اللغة العربية المتنوعة مندوحة عن ضيق قوانين التركيب التي تُقيد المتكلم وتحدّ من حريته، إذ التأمل في الأصوات العربية المحدودة التي يتمّ التعبير بها بواسطة نوع محدود من الإلصاق يُفضي إلى المُركّب من الكَلِم ومن الكلام، يبعثُ على طرح سؤالٍ تُعبّر عنه هذه المحدودية، وهو كيف يمكن أن نُعبّر عن غير المحدود الذي هو الأفكار والأغراض بالمحدود الذي هو الأصوات المحكومة بقوانين محدودة كذلك؟

والمُتأمّل لقضايا التقديم والتأخير في اللغة العربية يجد فيها ما قد تركن إليه النفس من الجواب رضًى وإقناعا.

وقد كان **لعبد القاهر الجرجاني** الفضل في الكشف عن مكنون لغة القرآن وما تزخر به من درر نفيسة في هذا الصدد، إنها درر تحتاج غوص البحار، ولا يجني نفيس ثمرها إلا ذوو الأبصار، ممن أتقن فنّ التلاعب بالألفاظ، وخاض غمار السباق أيام داحس أو عكاظ.

وإن المتأمّل لمثل ما تقدّم من قضايا التقديم والتأخير، ليعجب حين يسمع نشرات الأخبار وما تقدمه من تراكيب لا تكترث بقضايا التقديم والتأخير، ولا بما تحيل إليه من دقائق المعاني والبيان.

الأمر الذي لا يعكس سِلمية التناوب بين المكونات التركيبية، التي نتحدّث عنها في هذه العجالة. فتراهم يلوون أعناق الكلِم ليّا يُنتج عدمَ الانسجام بين التركيب وبين ما يرمي إليه المتكلم. يفطن لذلك اللّي العارفُ بقوانين التركيب، ويجهله الجاهل بها، فيفهم الأخير (الجاهل بقوانين التركيب) مقصدَ المتكلم للتكافئ الكائن بينه وبينه جهلا، ويفهم الأول (العارف بقوانين التركيب) مقصدين اثنين: مقصد التركيب ومقصد المتكلم، فمقصد التركيب يفهمه بحكم معرفته لقوانين التركيب وأساليب اللغة، ومقصد المتكلم يفهمه من المقام وظروف إنتاج النشرة الإخبارية التي تضمّنت اللّي.

ولسنا متشائمين إذ أملنا في مراكز البحث الحديثة التي تخدم هذه اللغة كبير، نرجو أن يحدّ دورُهم جميعا من وطأة هذا التسيب، وأن يرُد التناوب بين مكونات التركيب إلى سلميته، جريا على طريق عالم اللسان العربي **عبد القاهر الجرجاني**.

الهوامش:

1 . أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، صنع وترتيب محمود محمد الظاحي، مكتبة الخانجي، 1406هـ 1986م ج1 ص54

2 . الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات علي بيضون دار الكتب العلمية، ط1/ 1422هـ 2001م ص78 ما بين قوسين من عندنا

3 . السابق ص 86

4 . نفسه ص77

5 . السابق ص77

6 . نفسه ص80

7 . السابق ص80

8 . (الدماميني) محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تصحيح وتعليق أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ط1/ 1428هـ 2007 ج1 ص70

9 . الدلائل سابق ص81

10 . شرح الدماميني على مغني اللبيب سابق ص70. 71

11 . نفسه ص 71. 72

12 . الدلائل سابق ص82

13 . (الزمخشري) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1/ 1418هـ 1998م ج1 ص406

14 . الدلائل سابق ص82

15 . يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية،1914م ج2، ص12

16 . الدلائل سابق ص99

17 . الطراز، سابق ج1 ص12

18 . الدلائل سابق ص 83

19 . للمزيد يمكن الرجوع إلى الدلائل من ص82 إلى 86

20 . الدلائل سابق ص89

21 . نفسه ونفس الصفحة

22 . السابق ص 97

23 . نفسه ونفس الصفحة

24 . السابق ص 87

25 . السابق ص 88

قائمة المصطلحات:

ق = قوة إنجازية

ف = فعل

فا = فاعل

ج = جملة

قائمة المصادر والمراجع:

1 . أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، صنع وترتيب محمود محمد الظاحي، مكتبة الخانجي، 1406هـ 1986م ج1.

2 . الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، منشورات علي بيضون دار الكتب العلمية، ط1/ 1422هـ 2001م.

3 . (الدماميني) محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تصحيح وتعليق أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ط1/ 1428هـ 2007 ج1.

4 . (الزمخشري) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1/ 1418هـ 1998م ج1.

5 . يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية، 1914م، ج2.